

## الفصل الرابع

### الصواريخ سائبة

obeikandi.com

سيكون العالم مكاناً أكثر أماناً بكثير إذا وافقت الدول على تحمل المسؤولية عن عدم تسهيلها بأي شكل من الأشكال انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل عام والأسلحة النووية على وجه الخصوص. مثالياً، تلتزم الدول بأن تفعل كل ما في طاقتها لإحباط انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها الحديثة كالصواريخ الباليستية.

يبدو هذا جلياً: إذا قلّت الأسلحة النووية صار العالم أكثر أماناً. ولكن هنالك وجهة نظر يأخذ بها الناس على نطاق واسع وتؤكد أن السبب الأساسي لعدم تحول الحرب الباردة إطلاقاً إلى حرب ساخنة (وهذا يختلف، مثلاً، عن الصراعين الكبيرين في القرن العشرين) هو أن قادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي توصلا إلى استنتاج مفاده أن أكلاف الحرب النووية ضخمة إلى حد أنه لا يوجد سبب يسوغها. وتمضي هذه الحجة قائلة إن توازناً من هذا القبيل (وما ينجم عنه من ردع متبادل) يمكن من حيث المبدأ إعادة إيجاده في أطر أخرى، في مجرى تقليص قيام فرصة لنزاع من أي نوع، إذا أخذنا بالاعتبار أن التصعيد المحتمل للتبادل النووي قد يحدث نوعاً من الحذر في سلوك المتخاصمين.<sup>(46)</sup>

وجهة النظر هذه لها عدة مشاكل. المشكلة الأولى هي: مع أن الأسلحة النووية أضافت بالفعل مقداراً من الاستقرار إلى العلاقات الأمريكية السوفيتية، فإنها لم تفعل ذلك إلا بعد مرور عدة أعوام وبعد أن طورت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الستينيات

من القرن العشرين القدرة على الرد بقوة ضخمة بحيث قلصت الدولتان بصورة دراماتيكية الميزة التي يمكن أن تجنيها إحدى الدولتين من الضربة الأولى. الكلام عن الوصول إلى هذه النقطة أسهل من فعل الوصول إليها. إن احتمال شعور حكومة أو أخرى في هذه الأيام بإغراء توجيه ضربة إلى بلد آخر تعتبره خصماً، هذا الاحتمال قد وصل إلى نقطة الرد المؤكد. وهذا يشكل حالة كلاسيكية للحرب الوقائية.

بل سيكون ضمان الاستقرار أصعب إذا ما ازداد عدد الدول المالكة لأسلحة نووية، وهذا يمكن بسهولة أن يصبح واقعا حقيقيا في الشرق الأوسط إذا تمكنت إيران من تطوير أسلحة نووية وحذت حذوها بلدان أخرى كالمملكة العربية السعودية وسورية ومصر. إن ضمان التدمير المتبادل مفهوم بسيط يسيء إلى منطقة متعددة الأقطاب ومعقدة أو إلى العالم وإدارة العلاقات والمحافظة على النظام بين نصف دزينة من الدول النووية المعادية لبعضها بعضا أو على أقل تقدير ترتاب ببعضها بعضا هما تحد بالغ الصعوبة. هنالك احتمال حدوث إطلاق سلاح نووي بالخطأ أو بدون إذن من السلطة المعنية، وهنالك احتمال إبلاغ معلومة استخبارية خاطئة عن إطلاقه مع أنه لا يكون شيء من ذلك قد حدث فعلا. لقد جرى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عدد من الاتصالات في آخر لحظة، ويجب ألا يفترض أحد أن الحظ سيواتي الآخرين كما مع هاتين الدولتين. ولعل الأمر الأهم

هو وصول أسلحة نووية خطأً إلى أيدي الذين يجب ألا تصل إليهم بسبب سرقتها من قبل إرهابيين أو غيرهم نتيجة فقدان الأمن الكافي (هذا القلق يتعلق بروسيا) أو بسبب تفكك سلطة الحكومة (هذا القلق يتعلق بباكستان) أو لأن حكومة ما عقدت العزم على امتلاك التكنولوجيا أو المواد أو الأسلحة لأسباب إيديولوجية أو طمعا بالربح أو كلا الأمرين. وما يوضح هذه الحالة توضيحا مؤلماً هو تأثير الشبكة الخاصة التي هربت من باكستان وأسهمت في الجهود النووية لدى بلدان مثل كوريا الشمالية وليبيا.<sup>(47)</sup>

يضم نادي البلدان النووية في الوقت الراهن ما لا يقل عن ثمانين دول، وربما تسعاً. فإضافة إلى الدول الخمس الأصلية "المسموح لها" بامتلاك أسلحة نووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) لعام 1970 - وهي الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، والصين-تضم قائمة الدول المالكة للأسلحة النووية حالياً إسرائيل، والهند، وباكستان (وهذه البلدان الثلاثة ليست أعضاء في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية) وربما كوريا الشمالية أيضاً. علاوة على ذلك قد يزداد ذلك العدد ليضم دولا أخرى وأطرافاً من غير الدول، كمنظمة القاعدة. لقد انتشرت فكرة مفادها أن الأسلحة النووية تعود على البلد الذي يمتلكها بمكانة دولية، أي أنها أسلوب للحصول على مقعد حول الطاولة والتعامل مع مالكةها بأسلوب جدي. كذلك ينظر إلى الأسلحة النووية كوسيلة لردع الولايات المتحدة عن غزو بلدان أخرى

أو لا لحاق ضرر كبير بالولايات المتحدة، وهذا ما يفسر كيف أن العراق تعرض للهجوم مرتين خلال عقد ونيف من السنين، أما كوريا الشمالية التي يكاد يكون ثابتاً أنها دولة نووية، نجت حتى الآن من مهاجمتها، وهذا أمر ليس خافياً.

وهكذا وصلنا إلى مرحلة تاريخية حرجة، وصفتها إحدى الدراسات مؤخراً بأنها نقطة ميل كفة الميزان: "إذا استمرت توجهات منع الانتشار الحالية، قد يكون في العالم خلال العقد التالي من السنين مزيد من الدول المعلن امتلاكها أسلحة نووية، ومزيد من الدول غير المعلن امتلاكها أسلحة نووية، ومزيد من الدول التي تسعى لتطوير أسلحة نووية، بما يفوق أعدادها في أي زمن سابق".<sup>(48)</sup> فإما أن تنجح المجموعة الدولية في إيقاف انتشار الأسلحة النووية أو أننا سرعان ما سنجد أنفسنا في عالم يضم اثنتي عشرة أو خمس عشرة دولة مالكة للأسلحة النووية أو أكثر من ذلك. من الناحية المثالية، قد يتشكل إجماع دولي حول خطوات يمكن اتخاذها لوضع حد أو، وهذا أفضل، العودة إلى الوراء بالبرنامجين الكوري الشمالي والإيراني. إضافة إلى ذلك يمكن أن تتفق الحكومات على مساندة ترتيبات عالمية هدفها التأكد من عدم إنتاج أي دولة أو منظمة إرهابية أسلحة نووية أو وقوداً نووياً (إما بتخصيب اليورانيوم أو البلوتونيوم) أو امتلاك هذه الأسلحة أو الوقود، والوقود هو العنصر الدقيق والذي يصعب إنتاجه لصنع سلاح نووي.

إن الهندسة-أو على الأقل الخطط-لاتخاذ موقف موحد موجودة منذ الآن فمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تقدم شهادة بأن خمسة بلدان فقط-الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وبريطانيا، وفرنسا-هي"دول تملك أسلحة نووية" بصورة شرعية. هذه الدول الخمس ملتزمة بعدم نقل أسلحة نووية وعدم تقديم مواد انشطارية أو معدات لازمة لإنتاج مواد من هذا النوع إلى أية جهة أخرى إلا إذا وضعت هذه الجهة تحت رقابة (إجراءات وقائية) تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. (IAEA) إن معاهدة منع الانتشار تلزم أيضا الدول الخمس بأن تقدم للآخرين التكنولوجيا ما دامت ستستخدم فقط لأغراض سلمية وتلتزمها بأن تقلص وأن تتخلص في النهاية من مخزونها من الأسلحة النووية. وجميع الدول الأخرى (التي لا تملك أسلحة نووية) التي وقعت المعاهدة التزمت بعدم الحصول على أسلحة نووية أو إنتاجها أو الحصول على معلومات تساعدها في صنع هذه الأسلحة.

هنالك اتفاقيات أخرى كثيرة من ضمنها اتفاقيات تحظر إجراء تجارب نووية وإيجاد جماعات مختلفة تموينية مهمتها المحافظة على منع وصول المواد الخطرة والأساليب التكنولوجية، ووسائل إطلاق الأسلحة النووية إلى الأيدي الخطأ، سواء أكانت أيدي دول أو جهات ليست دولا يخشى من نشرها الأسلحة النووية.<sup>(49)</sup> هذه المجموعات التموينية تكملها مبادرة أمن الانتشار (Proliferation Security Initiative (PSI وهي مشروع أطلقته

الولايات المتحدة وعشرة بلدان أخرى في عام 2003 (ارتفع العدد منذ ذلك الحين إلى أكثر من ستين) وقد اتفقت هذه البلدان على تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الجهود الدبلوماسية، والقانونية، والعسكرية من أجل تحريم شحنات المواد النووية غير المرخص بها بغض النظر عن طريقة نقلها.<sup>(50)</sup> هذا التبادل في المعلومات الاستخباراتية أدى في شهر أكتوبر عام 2003 إلى احتجاز مركب تملكه ألمانيا (the BBC China) وكان المركب يحمل آلات طرد مركزي centrifuge إلى ليبيا.

هنالك اتفاقيات دولية تحظر امتلاك أسلحة كيميائية وبيولوجية. يدعو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540 (أقره المجلس في شهر إبريل 2004) الدول إلى اعتماد رقابة داخلية لتخفيض إلى الحد الأدنى احتمال وصول أية تكنولوجيا أو مادة لها علاقة بالأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، إلى أيدي جماعةٍ إرهابية. إن مجموعة الثماني التي تضمّ البلدان الصناعية الرئيسية اتفقت في اجتماعٍ عقده في سي أيلاند، ولاية جورجيا، في شهر يونيو 2004، على تخصيص مبالغ كبيرة (تصل إلى 20 بليون دولار من الآن حتى عام 2012) للتأكد من أن المواد النووية في روسيا وغيرها تصبح عديمة الأذى وأن تتم إعادة تدريب علماء أصحاب اختصاص للامتناع عن بيع خبراتهم إلى مجموعةٍ إرهابيةٍ أو حكومةٍ لها طموحٌ نووي.

ولكن هذه الاتفاقيات كلها لا تكفي. إن معاهدة عدم الانتشار نفسها تُخرقُ بصورةٍ خطيرة. ليس مطلوباً من البلدان أن تنضمَّ إليها، ولا تتعرضَ البلدان لعقوبة إذا قررت الانسحاب منها. كل ما هو مطلوب من البلدان الراغبة بالانسحاب أن تعطي مهلة ثلاثة شهور. وبواسطة التخفي وراء الاحتفاظ ببرنامج طاقة نووية (توليد كهرباء) يستطيع أي بلد أن يطور أو يحصل على الكثير من التقنيات والمواد الانشطارية التي يحتاجها لإنتاج أسلحة نووية، مع بقائه ضمن حدود أحكام المعاهدة. وعندما يحين وقت "انفصاله" عن المعاهدة يكون قد فات أو ان منعه من أن يصبح دولة مالكة للأسلحة النووية. (هذه حالة محتملة مع إيران). والغش ليس بالغ الصعوبة، والهيئة العالمية للرقابة النووية، أي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا تملك تقليدياً إلا حق تفتيش المنشآت المعلن عنها (والمسموح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخولها) من قبل الحكومات الأعضاء.

ثمة حاجة للعديد من الإصلاحات. فلا يجوز السماح لأي بلد أن يستورد معدات أو تكنولوجيا تتيح له درجة عالية من تخصيص اليورانيوم أو البلوتونيوم، المادتين المتفجرتين في قنبلة نووية. أما البلدان التي تحتاج إلى وقود نووي لأغراض توليد الكهرباء فيجب تمكينها من الحصول عليها بسعر معقول أو مدعوم، بشرط أن يبقى الوقود تحت رقابة دولية كافية وفق ما تقضي به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هنالك أيضاً حاجة إلى اتفاقية تنص على

حرمان البلدان التي تمنع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دخول المواقع النووية المشتبه بها ولكن غير معلنٍ عنها (وهذا ما ينصُّ عليه "البروتوكول الإضافي") من الحصول على أية تكنولوجيا أو معدات يمكنها أن تدعم برنامجاً نووياً من أي نوع، كما يجب أن يطبَّق هذا الحرمان على أيِّ بلدٍ ينسحب من معاهدة منع الانتشار.<sup>(51)</sup>

في الواقع وردت هذه الاقتراحات كلها في خطاب الرئيس بوش بتاريخ 11 فبراير، 2004 في جامعة الدفاع الوطني.<sup>(52)</sup> نوقِشت هذه المقترحات لاحقاً من قِبَل دول مجموعة الثماني عندما اجتمعت هذه الدول بعد ذلك بأربعة شهور في جورجيا. وانعكس العديد من أفكار الولايات المتحدة، جزئياً على الأقل، في وثيقة مجموعة الثماني التي عالجت هذه المسائل، والتي أعلنت بين أمورٍ أخرى المساندة الجماعية للبروتوكول الإضافي، كما أعلنت الاتفاق على تعليق لمدة سنة واحدة "عدم تدشين مبادرات جديدة تشمل نقل التخصيب وإعادة تجهيز المعدات والتقنيات إلى دولٍ إضافية."<sup>(53)</sup> قبل أسابيع من اجتماع مجموعة الثماني وزَّعت الحكومة الفرنسية اقتراحاً يُطالب بلداناً في إمكانها الحصول على تقنيات حساسة ومعداتٍ لها علاقة بالتخصيب أن تبرهن على حاجة معقولة لطاقة نووية وأن تقبل البروتوكول الإضافي. ودعا الاقتراح الفرنسي أيضاً إلى ترتيباتٍ أقوى خاصة بموردين كما دعا جميع الدول إلى تعليق التعاون النووي مع أيِّ بلدٍ لا تستطيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقدِّم ضماناتٍ بأن برنامجه النووي مخصصٌ حصراً لأغراض سلمية.<sup>(54)</sup>

لا شيء من كل ذلك يتعلّق مباشرةً ببلدان ثلاثة تملك أسلحةً نووية-إسرائيل، والهند، وباكستان-ولم تتضمن أبداً إلى معاهدة عدم الانتشار. لا يوجد الكثير مما يمكن عمله إزاء أيٍّ من هذه البلدان التي لا يُزعم أيُّ بلدٍ منها أن يتخلّى عن أسلحته النووية. إسرائيل تعتبر أسلحتها الضمانة النهائية لوجودها، باعتبار أنها لا تزال محاطةً بعالمٍ عربيٍّ معظمه معادٍ لها ويفوقها كثيراً بعدد السكان. والاحتمال الواقعي الوحيد للتعامل مع ترسانة إسرائيل النووية يكمن في سياق سلامٍ إقليميٍّ شاملٍ يمنح إسرائيل الشعور بأنها آمنة ومرحّبٌ بها. للأسف لن يحدث ذلك في أي وقتٍ قريب. أما الهند فتريد أسلحتها النووية كمقابلٍ لجارتيتها النوويتين، الصين وباكستان، ولأنها ترفض فكرة أن بعض القوى جديدةٌ بأن تكون لها مكانة دولٍ مالكةٍ للأسلحة النووية، بينما الهند غير جديدة. وأما دوافع باكستان فإنها في معظمها مرتبطة بالهند التي ترفض التراجع عما هو قائمٌ حالياً.

لا سبيل إلى تجنب ازدواجية المعايير الموجودة في نظام عدم الانتشار النووي. وأفضل ما يمكن عمله هو التعامل مع هذه الدول الثلاث وكأنها أعضاء في النادي بحكم الأمر الواقع والعمل معها لكي لا تفعل أي شيءٍ يسهم في انتشارٍ إضافيٍّ. وهذا ينطبق أكثر ما ينطبق على باكستان، البلد الذي لا يوحى سجله بالثقة، باعتبار أنه كان البلد المضيف لأنشطة عبد القدير خان، الرجل الذي "اختص" بنشر التكنولوجيا النووية في سائر أنحاء العالم. يتطلّب

وجود سياسة خارجية موحدة أن تعمل الولايات المتحدة مع هذه البلدان لتقليص إمكانية استخدام الأسلحة النووية في أي وقت، سواء أكان استخدامها مقصوداً كعملٍ حربي أو أنه حادثٌ غير مقصودٍ أصدرت أمر القيام به قيادةً غير مخوّلة. إن الحصول على موافقة دولية على كل ما تقدم أعلاه ليس بالأمر العسير كما يبدو، والسبب جزئياً أن الأمور من الناحية الجوهرية تتحصر بقبول الواقع وبتجنّب الخيارات الصعبة. ومشكلة ازدواجية المعايير لها وجودٌ أكبر فيما يتعلّق ببلدانٍ أخرى متوسطة الحجم (كالبرازيل) التي تمقت التمييز والتطبيق غير المتساوي للقواعد الدولية.

غير أن هناك اتهاماً آخر بازدواجية المعايير يمكن الرد عليه بالبينة: الولايات المتحدة تبشر بقضية عدم انتشار الأسلحة النووية ونذرت نفسها لهذه القضية بينما هي تحتفظ بترسانة كبيرة من الأسلحة النووية التي تملكها. يبدو أن في ذلك نفاقاً، ولكنه ليس كذلك. وحتى إذا أعلنت القوى الكبرى الأخرى استعدادها للتخلي عن أسلحتها النووية، فإن التثبت منها ومن عددها من المرجح أن يكون مستحيلاً. أكثر من ذلك عندما نمضي قدماً بتخفيضات الأسلحة النووية تنشأ عن ذلك إمكانية أكبر لعدم الاستقرار إذ تستثير حافز الغش: إن ترسانة متواضعة نسبياً يمكن أن تكون فجأة ذات أهمية عسكرية و سياسياً. ثمة سيناريو مواز يقدم لنا سيناريو أكثر احتمالاً: الولايات المتحدة لم تعد تحتفظ بأية أسلحة كيميائية أو بيولوجية، مع ذلك أصبحت هذه الأسلحة خيار الطغاة

الذي يعتمدون عليه من بين أسلحة الدمار الشامل. جدير أيضا بالملاحظة أن أكبر تحديات واجهتها جهود عدم انتشار الأسلحة حدثت خلال العقد الأخير، وبالضبط عندما تقلص المخزون لدى الولايات المتحدة إلى مستويات أدنى كثيرا من حدوده العالية في الحرب الباردة.

يجب أن تفعل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لتخفيض القيمة الرمزية للأسلحة النووية وتداولها ولنزع الصفة الشرعية عن امتلاكها واستعمالها. إن تسريع تنفيذ معاهدة موسكو التي جرى توقيعها في شهر مايو عام 2002 حول تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، التي وافقت بموجبها الولايات المتحدة وروسيا على تقليص ما يملكانه من الرؤوس النووية الاستراتيجية بنحو الثلثين ( أي خفضها إلى مستوى 1700-2200) بحلول نهاية العام 2012، هذا التسريع من شأنه أن يكون لفتة إيجابية. كما أنه سيجعل من المعقول تعديل الاتفاقيات بحيث لا يكون مسموحا لأي من الطرفين أن يحتفظ بأية رؤوس حربية أخرجت من وضعها " كرووس " منتشرة عمالنا بحجة أنها قطع غيار. وللتكافؤ مع ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في اهتمامها بتطوير جيل جديد من الأسلحة النووية. ليس واضحا أن هذا الجيل الجديد ضروري- إذ أن الذخائر التقليدية القوية وبالغة الدقة يمكنها أن تؤدي الغرض نفسه (من قبيل تدمير مختبرات نووية تحت الأرض أو منشآت نووية في أمكنة أخرى) إذا توفرت

المعلومات الاستخباراتية. ثم إن الرؤوس الحربية النووية لن تساعد إذا لم تتوفر معلومات استخباراتية دقيقة. إن استعمال أسلحة نووية "مصغرة" من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف تحريم الأسلحة النووية الذي تصاعد وتعزز خلال الستين عاما الماضية. إن متابعة إنتاج أسلحة نووية جديدة سيزيد من صعوبة الولايات المتحدة في دعوتها الآخرين بصورة فعالة، في المجالات العامة والخاصة، إلى التخلي عن هذه الأسلحة. وبالمثل، فإن معارضة الولايات المتحدة لمقترحات الرقابة على هذه الأسلحة من قبيل الحظر الشامل للتجارب النووية وحظر إنتاج مواد انشطارية، لا بد من إعادة النظر فيها. وليس من الواضح هل تفوق الفوائد الاستراتيجية في ثمنها، ثمن تخفيف جهود الولايات المتحدة لإقناع الدول الأخرى بعدم إنتاج أسلحة نووية.

ينبغي للولايات المتحدة أيضا أن تدرس تبني سياسة بيانية جديدة سياسة "عدم البدء في استعمال" أسلحة نووية أو أية أسلحة دمار شامل غير تقليدية. لقد رفضت الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة أن تتبنى سياسة "عدم البدء بالاستعمال" وكان ذلك عائدا إلى حد كبير إلى اعتماد الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي على الأسلحة النووية واحتمال استعمالها لردع غزو الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو لأوروبا الغربية في حالة فشل الردع في أن يعوض عما كان يُعتقد أنه تفوق كبير من جانب السوفييت وحلف وارسو في المجال العسكري التقليدي. ولا شيء

من ذلك ينطبق على الواقع الآن، فالولايات المتحدة هي الدولة التي تتمتع بالتفوق العسكري التقليدي وعلاقتها مع القوى الكبرى الأخرى تجعل الضربة النووية الأولى غير واردة. من الصعب أن نتخيل سببا يدعو الولايات المتحدة إلى أن تكون البادئة باستخدام أسلحة نووية، والأرجح إلى أبعد حد أنها تريد أن تفعل كل شيء ممكن لثني الآخرين عن استخدام الضربة الأولى. إن السياسات البيانية لا تغير القدرات أو الأعمال المحتملة، مع ذلك فإن من شأن تبني مواقف لفظية أن يزيد من نزع الشرعية عن امتلاك الآخرين أسلحة نووية واستعمالها.

### الحالتان الصعبتان: كوريا الشمالية وإيران

يتجه الإجماع الدولي، كما هي الحال في أغلب الأحيان إلى التوتر عندما يصل إلى قضايا محددة وعلاجات محددة. أبرز حالتين هما كوريا الشمالية وإيران. إن سبب رغبة كوريا الشمالية في امتلاك قدرة إنتاج أسلحة نووية أو على الأقل خيار امتلاكها هو مسألة حدس. التفسيرات التي يمكن القبول بها تتضمن رغبتها بامتلاك رادع لهجوم أمريكي محتمل، أو مصدر قوة (يستفاد منه) في أية مفاوضات أو امتلاك شيء يمكن بيعه لقاء مال تشتد الحاجة إليه. ما من تفسير من هذه التفسيرات يصلح أن يكون مستبعدا بصورة تبادلية. (55)

الحماسة لقدرة كوريا الشمالية نوويا محصورة في بيونغ يانغ. تشعر الصين بالقلق لسبب وجيه هو أن تلك القدرة قد تحمل اليابان وكوريا الجنوبية (أو يوما ما كوريا الموحدة) على أن تحذو حذو كوريا الشمالية. ثم إن الصين لا ترى فائدة لحرب تأتي للمرة الثانية (المرة الأولى كانت في الحرب الكورية قبل نصف قرن) بالقوات الأمريكية إلى كوريا الشمالية بالقرب من الحدود الصينية. واليابان قلقة على أمنها. وقد تكون الولايات المتحدة الأشد قلقا من الجميع، ليس فقط خشية نتائج امتلاك كوريا الشمالية ترسانة نووية على المنطقة والعالم أيضا. نظرا لضعف كوريا الشمالية اقتصاديا واحتمال أن ترى في الأسلحة النووية شيئا يمكن أن يباع مقابل عملة صعبة—وهذا قلق يعزز تاريخ كوريا الشمالية من حيث تزوير وبيع أدوية وتكنولوجيا صواريخ وقطع صواريخ ومشاركة كوريا الشمالية في شبكة عبد القدير خان لنشر الأسلحة النووية.

السؤال هو: ما هي أفضل طريقة لضمان عدم امتلاك كوريا الشمالية ترسانة نووية. للصين دور رئيسي: إذ إن لها تأثيرا (ما زال محدودا) على كوريا الشمالية يفوق تأثير أية جهة أخرى. فالصين مصدر نسبة كبيرة من الطاقة التي تحتاجها كوريا الشمالية، وهي شريكها التجارية الرئيسية، ولكن الصين مع استعدادها لممارسة بعض الضغط تبدو مترددة في الإصرار خوفا من أنه إذا بدأ انهيار كوريا الشمالية قد تحدث حرب في شبه الجزيرة وتتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الصين. ولعل بعض

القادة الصينيين يريد أن يتجنب الظهور بمظهر عدم الوفاء لبلد شيوعي ساندته الصين بطريقة أو بأخرى في مجمل وجوده. ونتيجة لذلك تبدو أهداف الصين أقرب إلى وضع سقف للمشكلة منها إلى حل المشكلة فعلا.

قد يكون الأمر سابقا لأوانه في أية حال. لقد أعلنت كوريا الشمالية في شهر فبراير 2005 أنها تملك أسلحة نووية. ويعتقد معظم الخبراء أن كوريا الشمالية إما أنها تملك عدة قنابل نووية أو على الأقل المواد اللازمة لوقود ست قنابل أو عشر. عند هذه النقطة يوجد عدد محدود من الخيارات أمام الولايات المتحدة وغيرها. أحد هذه الخيارات القبول بوضع جديد لكوريا الشمالية على أساس الأمر الواقع، وعلى غرار مقاربة الولايات المتحدة والمقاربة الدولية لإسرائيل والهند وباكستان، لكن إذا أخذنا بالاعتبار تاريخ كوريا الشمالية ستدعو الحاجة إلى رؤية تهديد أكبر كثيرا يتمثل في استخدامهما سلاحا نوويا أو في نقل تكنولوجيا خطيرة، أو وقود، أو أسلحة إلى جهات أخرى، سواء أكانت هذا الجهات دولا أو جماعات إرهابية. ينبغي للولايات المتحدة أن تعلن على الملأ أن أية حكومة تستعمل، أو تهدد باستعمال، أو تتقل عمدا أسلحة دمار شامل أو مواد أساسية إلى طرف ثالث ستعرض نفسها لأشد العقوبات، دون استبعاد الهجوم عليها أو حتى إسقاطها. ولا بد من اقتران هذا الإعلان بجهد دبلوماسي مكثف لحمل القوى الكبرى الأخرى على توقيع هذا الإعلان. ذلك أن إجماع القوى

الكبرى من شأنه أن يوجه إشارة ردع قوية وأن يؤدي إلى زيادة التأييد (أو على الأقل تقليص المعارضة) لعمل عسكري تقوده الولايات المتحدة إذا أخفق الردع واستعملت أسلحة نووية فعلا أو نقلت من قبل بلد مثل كوريا الشمالية.

الخطر المائل في مقاربة تتقبل وجود ترسانة نووية كورية شمالية هو أن كوريا الشمالية بلد عاجز الى حد اليأس يقوده نظام حكم قد يفعل أي شيء من أجل البقاء في السلطة. هنالك أيضا خطر قيام كوريا الشمالية بنقل مواد نووية إلى جماعة إرهابية لقاء المال الذي هي بأشد الحاجة إليه، معتقدة أنها تستطيع أن تفعل ذلك خفية عن الولايات المتحدة. خلاصة القول أن الردع قد لا ينجح.

الخيار الثاني هو التحول إلى الدبلوماسية. من حيث المبدأ لأن كوريا الشمالية التي هي أقل بلدان العالم تكاملا قد تحصل على عدد من الفوائد من ضمنها مساعدة اقتصادية، وضمانات أمنية، ومكانة سياسية إذا راعت قلق الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي. ولكن من غير الواضح إلى أبعد حد هل يمكن التفاوض على مثل هذا الاتفاق-وحتى إذا أمكن التفاوض، فهل ينفذ الاتفاق بإخلاص. لقد انتهكت كوريا الشمالية اتفاقها في عام 1990 مع كوريا الجنوبية لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وتصرفت بخلاف روح الإطار الذي اتفقت عليه الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في عام 1994، وكان الإطار

اتفاقية التزمت كوريا الشمالية بموجبها بعدم إعادة تصنيع وقود نووي وبالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك عندما شرعت في برنامج سري لتخصيب اليورانيوم.<sup>(56)</sup>

بالرغم من هذه المشاكل لا بد من متابعة الدبلوماسية، لأنها من ناحية قد تتجح، ومن ناحية أخرى إذا بذلت الجهود بنية صادقة وفشلت تظل أمام الولايات المتحدة فرصة الحصول على المساندة الإقليمية والدولية المطلوبة لمسلك ينطوي على مزيد من المجابهة، مسلك يبدأ بالعقوبات ويتصاعد إلى حد استخدام القوة العسكرية. أفضل من ذلك مقارنة الدبلوماسية مقترنة بتهديد يمكن تصديقه باستخدام القوة، بدلاً من بدائل تتم تجربتها بالتتابع ولكنها تكون مكملة لبعضها بعضاً. والحقيقة أن هنالك حجة قوية مفادها أن أمام المسار الدبلوماسي فرصة للنجاح بشرط أن يقترن اقتراناً متيناً بتهديد يمكن تصديقه بفرض عقوبات قاسية (من ضمنها استخدام القوة العسكرية) إذا امتنعت كوريا الشمالية عن تلبية مطالب الأسيرة الدولية.

ثمة أخطارٌ في متابعة المساق الثاني. فقد تستغل كوريا الشمالية الوقت الذي تستلزمه أية مفاوضات لكي تعزز قدراتها. وبطبيعة الحال يمكنها أن تلجأ إلى الغش بعد أن توقع اتفاقية ما. وحتى إذا استبعدنا سوء النية هذا، فإن مكافأة بلد مثل كوريا الشمالية بمصادر طاقة بديلة وباتفاقيات سياسية واقتصادية "لاستثمارها" النووي، قد يكون لهذه المكافأة أثرٌ عكسيٌّ يتمثل

بتعزيز الانتشار في أماكن أخرى من خلال تشجيع بلدان أخرى على أن تحذو حذو كوريا الشمالية، اعتقاداً من تلك البلدان أنها هي أيضاً ستُكافأ على السلوك السيئ. حتى الآن لا تتوفر سياسات متقنة ولا بدّ للمرء من أن يوازن دائماً بين تكلفة أية بدائل، ومن هذه البدائل غضّ النظر عن ترسانة كوريا الشمالية النووية أو الاتجاه إلى الحرب.

هنالك خيارٌ ثالثٌ ينطوي على استخدام القوة العسكرية. ودرجة احتمال القبول الدولي (أو المعارضة) لهذا الخيار، ستعتمد على الظروف. هنالك، مثلاً، تأييد دولي واسع من حيث المبدأ لحق الدفاع عن النفس المرتقب. هذه الفكرة ليست جديدة بحدّ ذاتها، إذ أنّ فرانكلين روزفلت في حديثٍ حميميٍّ (جالساً إلى جانب المدفأة) في شهر سبتمبر 1941، قال مخاطباً الأمريكيين "عندما ترون أفعى ذات جرس تستعد للوثوب لا تنتظرون حتى تذهب لكي تسحقوها..."<sup>(57)</sup> هذا يُشبه ما فعلته إسرائيل في عام 1967 عندما تلقت إنذاراً انتهائياً (تكتيكياً) من هجومٍ مصريٍّ وشيك. لكن الأمر الدقيق في هذا المجال هو أن يكون التقييم المخبراتي للخطر دقيقاً بما يقرب من 100 بالمئة، وبما يؤكّد أن الخطر وشيكٌ فعلاً ولا توجد وسيلةٌ أخرى لإيقافه. في مثل هذه الظروف النادرة، هنالك وجهة نظر تقول إن للدولة حق القيام بضربةٍ اجهاضية، أي أن تُضرب قبل أن تُضرب. هذا المفهوم بالمعنى الكلاسيكي يختلف تمام الاختلاف عن استعمال جورج دبليو بوش لهذا التعبير،

ومفهومه الأصح هو الوقاية. "المشكلة" لصانعي السياسة هي أن من غير المحتمل أن تضيّ كوريا الشمالية بالشروط التي تستوجب ضربةً إجهاضية بالمعنى التقليدي.

الأبعد كثيراً عن ذلك الاحتمال هي الأوضاع التي تكون فيها معلومات المخابرات موضع تشكيكٍ بها، ويكون التهديد غير مؤكّد، ولا يكون واضحاً بأي حال أن الهجوم وشيك. مثل هذه الأوضاع تستثير إمكانية الضربات الوقائية. لا يوجد إجماعٌ دولي من أي نوعٍ بشأن الوقاية التي تتطوي على استخدام القوة ضدّ مجمعٍ وليس ضدّ تهديدٍ وشيك. إن الضربة الإسرائيلية لمجمع أوزيراك النووي في عام 1981 هو مثالٌ على الضربة الوقائية، شأنه شأن هجوم التحالف على العراق بقيادة الولايات المتحدة بعد ذلك بنحو عقدين، مع أن إدارة بوش وصفت إستراتيجيتها بأنها "إجهاضية" نظراً لعدم وجود معرفة مؤكّدة لقدرات العراق والافتقار الكامل لدليلٍ على هجومٍ عدائيٍّ وشيكٍ من جانب العراق.

سبب الجدل المحيط بالهجمات الوقائية هو أنها أكثر من أيّ شكلٍ من أشكال التدخل العسكري المحتمل، تهدّد بتقويض (وليس فقط إضعاف) المعاهدات الدولية التي تحدّد سيادة الدولة وتحرمّ التدخلات التي تتطوي على استخدام القوة العسكرية بدون أن يسبقها استفزاز. أمّا الوقاية فيمكن الأخذ بها كمسوّغٍ للعمل عسكرياً من قبَل الذين يبحثون عن ذريعة. والعالم الذي تعمُّ فيه الضربات الوقائية من شأنه أن يكون عالمًا خطراً وفاقدًا للنظام،

وهو عالمٌ يُعيد إلى الذاكرة على نحوٍ غير مرغوبٍ فيه أزمناً كانت الدول خلالها لا تكفُّ عن توريط نفسها في الشؤون الداخلية لجاراتها.

لهذا السبب جزئياً (وأيضاً بسبب إمكانية الهجوم المضاد) يزداد الانحياز ضدّ الهجمات الوقائية. لقد تحاشت الولايات المتحدة الضربات الوقائية ضدّ الاتحاد السوفييتي في السنوات الأولى للحرب الباردة، ولم تشجّع الاتحاد السوفييتي على القيام بعملٍ عسكريٍّ وقائيٍّ ضدّ الصين عندما اتسع الخلاف الصيني-السوفييتي في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين. وكانت إدارة ريغان قد انتقدت تمام الانتقاد ضربة إسرائيل الوقائية ضدّ العراق قبل عقدين، وسعت الولايات المتحدة في وقتٍ أحدثٍ إلى ثني الهند عن توجيه ضرباتٍ وقائيةٍ إلى جارتها باكستان.

السؤال الآن هل ما زلنا نتمتع بترفٍ معارضتنا للعمل الوقائي مع علمنا بانتشار أسلحة الدمار الشامل. من الجلي أن إدارة بوش قررت (على الأقل في حالة العراق) أننا لا نتمتع بهذا الترف، وكان تبريرها مباشراً: الرد على هجومٍ ليس استراتيجياً قابلة للحياة عندما تكون الضربة الأولى التي قام بها خصمٌ مسلّحٌ بأسلحة نووية قادرة على التسبب بخسارة أرواحٍ كثيرة ودمارٍ ضخم. علاوةً على ذلك فإن السريّة التي تتصف بها، وبصورةٍ متزايدة، هذه القدرات والبرامج، تجعل الانتظار حتى وصول إنذارٍ واضحٍ بإمكانية

استخدام الأسلحة (لكي يتوفّر شرط "كون هذا الاستخدام وشيكاً" وهو شرطٌ مطلوبٌ للقيام بضرباتٍ إجهاضية)، أمراً غير واقعي. (58)

عندما قررت إدارة بوش أن تسلك طريق العمل الوقائي ضدّ العراق، لم تتمكّن من إقناع العديد من الحكومات أو الشعوب خارج الولايات المتحدة بشرعية تدخلٍ بقيادة الولايات المتحدة. إن الفشل في اكتشاف وجود أسلحة دمار شامل في العراق سيُلقي حتماً بظلال الشك على أية ادعاءات أميركية من هذا النوع في المستقبل، وسيجعل توجيه ضرباتٍ وقائية في المستقبل أكثر صعوبةً سواءً للولايات المتحدة أو غيرها وستزداد صعوبة الحصول على أية درجة من التأييد الدولي. ولذلك لن تكون عاقبة الحرب جيدةً كما توقع الكثيرون.

إذا تركنا العراق جانبا، فمن المؤكّد أن الحكومات الأخرى ستكون حجتها أن الضربة الوقائية ضدّ أسلحة دمار شامل مزعومة تفتقر إلى الشرعية لأن الولايات المتحدة ليست ثابتةً في موقفها (فهي لم توجه ضربةً وقائيةً إلى إسرائيل أو الهند أو باكستان)، ولأن هنالك أدواتٍ أخرى في السياسة (أبرزها الدبلوماسية). إن ما بدا من نجاحٍ في إقناع ليبيا بالتخلّي عن برنامجها النووي من شأنه أن يعزز الحجة ضدّ التدخل بالقوة العسكرية. (59) إنه من الصعوبة بمكان النجاح في تنفيذ ضرباتٍ وقائية، إذا أخذنا بالاعتبار السريّة المحيطة بالبرامج النووية، لأن المتطلبات الاستخباراتية الناجمة عن

ذلك يمكن أن يكون التغلّب عليها مستحيلاً. على سبيل المثال، لا يوجد أبداً وضوحٌ بشأن ما تملكه كوريا الشمالية أو أين مكان ما تملكه. في مثل هذه الحالات قد يكون الرأي توجيه ضربة إلى أهداف لها قيمة لدى الحكومة المستهدفة لإرغامها على قبول طلبات الولايات المتحدة والطلبات الدولية بشأن برنامجها النووي. مع ذلك، ليس واضحاً أن ضربات كهذه ستلقى مساندة سياسية أو أنها ستحدث التأثير المرغوب فيه. حصيلة كل ذلك هي أن الحكومات الأخرى ستقاوم اعتبار الضربات الوقائية شرعية ما لم تساندها الأمم المتحدة أو تحصل على تفويضٍ دوليٍّ واسعٍ آخر، بشرط أن تكون قد جُربت سياساتٌ أخرى وظهر أنها فاشلة، وحتى ذلك قد لا يكون كافياً في حالة كوريا الشمالية إذ من المحتمل أن جاراتها (الأهم كوريا الجنوبية ولكن أيضاً اليابان، والصين، وروسيا) ستعارض أية ضربات وقائية خوفاً من أن تؤدي إلى حربٍ في شبه الجزيرة الكورية تخلف مئات الآلاف من الموتى وتدمّر اقتصاد كوريا الجنوبية والمنطقة (وربما أبعد من ذلك).

الطريقة الوحيدة المضمونة لحرمان كوريا الشمالية من الأسلحة النووية تكون بغزوها والسيطرة عليها بكاملها وإسقاط نظام حكمها. أمّا ثمن شنّ حربٍ وقائية على غرار ما حدث في العراق (بعكس الضربات الوقائية الأكثر محدودية) سيكون هائلاً. فقرة كوريا الشمالية العسكرية التقليدية يمكنها أن تسبب خسائر ضخمة في البشر وتسبب تدمير الطبيعة في كوريا الجنوبية ومن

الواضح أن استعمال الأسلحة النووية سيزيد الثمن أضعافاً مضعّفة. إن العديد من العسكريين الأميركيين (ومنهم 30.000 يُرابطون في كوريا الجنوبية إضافةً إلى تعزيزاتٍ من المؤكد إرسالها) سيَلقون حتفهم. وأية حربٍ كهذه ستسبب اضطراباً اقتصادياً إقليمياً وعالمياً ضخماً. إنها حربٌ يمكن كسبها وسنكسبها ولكن بثمنٍ هائلٍ.

وهكذا ما الذي يجب أن تفعله الولايات المتحدة إزاء كوريا الشمالية؟ كانت سياسة الولايات المتحدة خلال الولاية الأولى لرئاسة جورج دبليو بوش سياسةً هجينةً مخففة ومؤلفة من الخيارين العسكريين الأول والثاني الموصوفين أعلاه. من ناحيةٍ، طوّرت كوريا الشمالية العديد من الأسلحة النووية (أو على الأقل ما يكفي من المواد الانشطارية اللازمة لهذه الأسلحة) بدون أن تدفع أي ثمنٍ واضحٍ. وهذا معناه القبول كأمراً واقع بما فعلته كوريا الشمالية، بالرغم من كل الكلام البلاغي الأميركي الذي يشير إلى عكس ذلك. من ناحيةٍ ثانيةٍ فإن الولايات المتحدة (التي عملت مع الصين واليابان وروسيا وكوريا الجنوبية) شرعت في الوقت ذاته بسلسلةٍ من المباحثات مع كوريا الشمالية حول ما تتوقعه من هذه الدولة في مجال عدم الانتشار وما يمكن لهذه الدولة أن تتوقعه بالمقابل. إن رزمة المغريات التي قُدمت في نهاية الأمر خلال عام 2004 كانت دون ما يمكن أن تقبله كوريا الشمالية، في حين أن عدم تشميل العرض أية عقوباتٍ واضحةٍ إذا رفضت كوريا الشمالية

التعاون كان معناه أن كوريا الشمالية لم تتعرض إلا للقليل من الضغط لتقبل بحل وسط. هذا معناه أن لا الجزيرة ولا العصا كانت كافية. لقد أُهدر وقتٌ ثمين في مقاومة مفاوضات ثنائية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. وليس بالأمر المهم كثيراً عدم وجود الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية وروسيا في قاعة المفاوضات ما دامت الولايات المتحدة تنسق سياساتها مع هذه الدول.

قلما يفيد القول أنه كان على الولايات المتحدة والعالم عدم السماح للأمر أن تصل إلى هذا الحد. الطريق الأفضل المتاحة الآن -أو إذا أردنا الدقة، الطريق الأقل سوءاً- هي طريق متابعة العمل مع كوريا الجنوبية، واليابان، والصين، وروسيا للتوصل إلى رزمة دبلوماسية تحصل بموجبها كوريا الشمالية على ضمانات أمنية، ومساعدة في مجال الطاقة، وفوائد محددة سياسية واقتصادية، مقابل تخليها عن برامجها النووية (الوقود والأسلحة على حد سواء) إلى جانب موافقتها على إجراء عمليات تفتيش دولية تعطي الكثير من الثقة بأنها تلتزم بكلمتها. وعلى البلدان الخمسة أن توافق على فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على كوريا الشمالية إذا لم تقبل اتفاقاً كهذا حتى تاريخ محدد أو إذا اجتازت بعض "الخطوط الحمراء" بإجراء تجربة سلاح نووي.

يجب على الولايات المتحدة ألا تستبعد نهائياً استخدام القوة العسكرية ضد مواقع معروفة ذات علاقة بالأسلحة النووية في

كوريا الشمالية. والخطر، بطبيعة الحال، هو أن الولايات المتحدة، لن تتمكن من استهداف وتدمير كل المواقع ذات العلاقة، والخطر أيضاً أن الولايات المتحدة إذا هاجمت هذه المواقع قد تستفز رداً من كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية. وينبغي لقادة كوريا الشمالية أن يدركوا أن أي رد مهما كان نوعه سيؤدي إلى حرب تنتهي بتدمير نظام الحكم، أي إسقاطه، وزوال كوريا الشمالية كدولة منفصلة. ولا بد للسياسة الخارجية الأمريكية من الضغط على حكومتي كوريا الجنوبية واليابان لعدم استبعاد سيناريو من هذا القبيل. وليس بإمكان الولايات المتحدة غض النظر عن نقل كوريا الشمالية مواد نووية إلى بلدان أخرى أو استعمال هذه المواد.

ليس واضحاً أن بإمكان الولايات المتحدة إقناع أي بلد آخر بتأييد استخدام القوة العسكرية ضد كوريا الشمالية. ومن المشكوك فيه أن تكون الولايات المتحدة قادرة على شن حرب ضد كوريا الشمالية في الوقت الحالي بينما هي متورطة في أمكنة أخرى، أبرزها العراق. لكن مجرد التلويح باستخدام القوة سيعزز الاحتمالات الدبلوماسية ما دام هنالك عرض دبلوماسي مطروح وقابل للتصديق به. ليست أهمية تأييد الصين لهذه السياسة بقدر أهمية أن هذه السياسة تحفز الصين لإقناع كوريا الشمالية بالموافقة على التخلص من برنامج أسلحة نووية. ولهذه الغاية يجب على حكومة الولايات المتحدة أن تطمئن قادة الصين إلى وجود

تفكير أمريكي طويل الأجل بشأن شمال شرق آسيا: أي أن الولايات المتحدة حازمة في معارضتها نشوء أية دولة جديدة تملك أسلحة نووية في المنطقة وهذا موقف ينطبق على كل من اليابان وكوريا الموحدة. وسيكون أمراً أصعب إقناع كوريا الجنوبية (التي ستتحمل العبء الأكبر في أية حرب) بتأييد خيار ثان، ولكن لا نتوقع أن تؤيد الولايات المتحدة سياسة تحاشي الحرب مهما كانت النتيجة، أو على الأقل أن تتخلى عن أهم مصدر تأثير على كوريا الشمالية.

### إيران

يطرح برنامج إيران النووي الكثير من المسائل نفسها، وبرنامجها مستمر منذ مدة طويلة، وجذوره تعود إلى زمن الشاه. إن اهتمام إيران بتطوير أسلحة نووية (أو على الأقل تطوير هذا الخيار) غامض، ويبدو أنه يستند إلى مزيج من المهابة، وردع الولايات المتحدة، والتقييم الإستراتيجي، إذا أخذنا في الحسبان الجوار المحيط بها.<sup>(60)</sup>

برنامج إيران النووي أكثر تطوراً مما يعتقد الكثيرون، ففي شهر أغسطس عام 2002، عرف العالم أن إيران حققت جزءاً من قدرة الطرد المركزي centrifuge الذي تحتاجه لتخصيب اليورانيوم. وهذه عملية تشمل أولاً تحويل اليورانيوم إلى غاز ويلي ذلك استخدام نوع من الطرد المركزي لزيادة تكثيف أحد النظائر المشعة isotope في اليورانيوم 235 (التكثيف الأدنى لليورانيوم

235 هو الأفضل لتزويد الطاقة الكهربائية، أما التكتيف الأعلى فهو للأسلحة) ومع أن التخصيب لأغراض توليد الطاقة الكهربائية مسموح به بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن إيران لم تحقق التزام الاطراف الأعضاء في المعاهدة بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما تفعله. وقد أدى هذا بطبيعة الحال إلى قرع نواقيس الإنذار في سائر أنحاء العالم. في العام 2003 أقرت حكومات فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة (التي كانت كلها قلقة من احتمال حدوث مجابهة بين الولايات المتحدة وإيران) بتعليق برنامج التخصيب مقابل تأكيدات بنقل تقنيات معينة ذات علاقة بالمواد النووية والوقود إلى إيران. ووافقت الحكومات الثلاث على إقناع الولايات المتحدة بعدم إثارة المسألة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لأن نقلها إلى المجلس كان يمكن أن يؤدي إلى فرض عقوبات على إيران. لم ترسخ إيران لعدد من أعمال التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل توضيح المسائل فيما يخص ما الذي تفعله إيران بالضبط. ولكن إيران ما لبثت أن أعلنت في صيف عام 2004 أنها ستستأنف الإنتاج وتجميع أجهزة الطرد المركزي الضرورية لتخصيب اليورانيوم. ومما زاد في القلق أن إيران أعلنت خططها للبدء في إنتاج غاز اليورانيوم (وهذه خطوة أخرى في عملية التخصيب) وأنها تطور منشآت أخرى عديدة يمكن استخدامها لإنتاج مواد متفجرة من أجل الأسلحة النووية. لقد أخفقت الجهود اللاحقة التي بذلتها الحكومات

الاوروبية الثلاث والوكالة الدولية للطاقة الذرية في حل السؤال المتعلق بقدرات إيران أو نياتها. (61)

من السذاجة أن نصدق أن إيران، البلد الذي ينعم باحتياطات هائلة من الغاز الطبيعي وثاني أكبر مخزون ثابت من احتياطات النفط في العالم، تحتاج حقيقة إلى الطاقة النووية لتوليد الكهرباء. وهناك سبب وجيه آخر للقلق ناجم عن أسلوب إيران في الخداع بشأن برنامجها النووي، وتأبيدها للإرهاب، وتطويرها صواريخ متوسطة المدى. ومن الواضح أن الولايات المتحدة وحكومات عديدة أخرى تعتقد بأنه يجب عدم السماح لإيران بتحقيق أية طموحات لديها عندما يتعلق الأمر بتطوير أسلحة نووية. والسؤال هو إلى أي مدى تكون الدول الكبرى مستعدة لتعريض علاقاتها ومصالحها مع إيران للخطر (دعك عن التكلفة التي تكون هذه الحكومات مستعدة لتحملها) من أجل هذا الهدف.

الكلام عن استخدام القوة العسكرية-الضربات الوقائية- لتدمير برنامج إيران لصنع أسلحة نووية أسهل من تنفيذه، إذا أخذنا في الحسبان عدم دقة المعلومات المخبرانية عما تملكه إيران وعن مكان وجوده وعن التحديات العسكرية العملاقية لمهاجمة منشآت بعيدة وموجودة تحت الأرض. بيد أنه من الممكن أن تنجح ضربات كهذه في تدمير بعض المنشآت الإيرانية جزئياً أو بكاملها وبذلك نعيد البرنامج الإيراني إلى الوراء مدة شهور أو حتى سنوات. وإذا حدث ذلك فمن المؤكد أن إيران ستعيد تكوين

برنامجها بطريقة تجعل الضربات في المستقبل أشد صعوبة. وإيران تملك قدرة الرد، وردها قد يشمل تسليط الإرهاب (...). على إسرائيل والولايات المتحدة مما يزيد من عدم الاستقرار في المنطقة بما في ذلك العراق وأفغانستان والمملكة العربية السعودية. إن توجيه ضربة وقائية إلى إيران من شأنه أيضاً أن يزيد من استعداد العالمين العربي والإسلامي حيث ينظر الكثيرون باشمئزاز إلى ازدواجية المعايير الأمريكية والدولية من حيث القبول ببرامج الأسلحة النووية لدى إسرائيل والهند. ثم إن جزءاً كبيراً من السكان الإيرانيين الذين يتباعدون حالياً عن النظام قد يتكتلون فعلاً حوله، بما يجعل الجهود الخارجية الرامية إلى إحداث تغيير في نظام الحكم أقل احتمالاً بكثير. ومهاجمة إيران من شأنها أن تؤدي أيضاً إلى زيادات حادة ولمدة طويلة في سعر النفط<sup>(62)</sup> إن شئنا حرب وقائية لإسقاط النظام هو ببساطة طموح زائد عن الحد، فإيران بلد تقرب مساحته من مساحة ألاسكا بعدد سكان يبلغ سبعين مليون إنسان، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق، ولذلك فإن هذا العدد هو أكثر مما يكفي لجعل أي احتلال تقيساً، ومكلفاً، وفي النهاية عقيماً. وما كانت الولايات المتحدة لتتحاشى هذه التكاليف لو أن إسرائيل هي التي تقوم بالضربة (هذا سيناريو اقترحه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في شهر يناير 2005)، إذ سينظر على نطاق واسع إلى الضربة الإسرائيلية وكأنها بطلب من أميركا.<sup>(63)</sup>

المطلوب هو اقتراح دولي يعرض على إيران تتلقى بموجبه الوقود النووي الذي تقول إنها تحتاجه لتوليد الطاقة الكهربائية، ولكن ليس الحصول عليه بنفسها ولا إخضاعه لإشرافها. مثل هذه المقاربة يمكن القيام بها نحو إيران وحدها مع أن بالإمكان أن تتوفر فرصة أفضل لقبولها من جانب حكومة طهران إذا قدم العرض بشكل سياسة عالمية جديدة، لا يمكن بموجبها سوى للدول الخمس الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، الإشراف على الوقود النووي. ويمكن لإيران، وهي الآن تتعرض للعديد من العقوبات الاقتصادية الأمريكية، أن تحصل أيضا على فوائد اقتصادية وضمانات أمنية مماثلة للرزمة التي يجري النظر في عرضها على كوريا الشمالية. مقابل ذلك، كما هي الحال مع كوريا الشمالية سيكون على إيران أن تقنع العالم من خلال أعمال التفتيش أنها لا تطور أسلحة نووية ولا تنتج الوقود اللازم لهذه الأسلحة. وسيترتب على الولايات المتحدة أن تحصل على موافقة أوروبا وروسيا وغيرهما على هذه الرزمة وأن تهدد إيران بعقوبات وغيرها من الغرامات إذا رفضت الرزمة.<sup>(64)</sup>

من الممكن (البعض يقول من المحتمل) أن تفشل الدبلوماسية، إما بسبب عدم كفاية التأييد الدولي لرزمة الإغراءات والغرامات، أو بسبب رغبة كثيرين في إيران بأن تكون دولتهم مالكة للأسلحة نووية بغض النظر عن الثمن. ولكن، كما هي الحال مع كوريا الشمالية، هنالك من يجادل محبذا استكشاف الخيار الدبلوماسي،

نظرا لتكاليف الإقدام على أي شيء أكثر هجومية، ولأن الفرصة الوحيدة لتحقيق مساندة دولية (أو حتى قبول) لمقاربة أكثر حزما هي عن طريق الإظهار قبل كل شيء أن جهدا بنية صادقة قد بذل لحل الأمور دبلوماسيا. علاوة على ذلك، وكما ذكرنا سابقا، ستكون للولايات المتحدة مصلحة رئيسية في مثل هذا الوضع في أن تتضمن سياستها بعدا ردعيا، مبينة بوضوح للحكومة الإيرانية أن وجودها سيكون معرضا للخطر إذا تبين أنها تنقل مواد نووية إلى إحدى المنظمات الإرهابية. بيد أن الهجوم الوقائي لا يبدو مرغوبا فيه أو قابلا للتحقيق سواء في حالة إيران أو حالة كوريا الشمالية. وما دام بقاء هذين التحديين فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية مستمرا لمدة من الزمن، يحسن بصانعي السياسة في الولايات المتحدة أن يدرسوا مستقبلا استراتيجية يكون فيه للهجوم الوقائي دور ضئيل، أو لا يكون له أي دور.

بالرغم من خلافات كبيرة بين الولايات المتحدة والحكومات الأخرى حول مسائل من قبيل العراق، والضربات الوقائية، وكيفية التعامل مع التحديين الكوري الشمالي والإيراني، هنالك إجماع واسع على الرغبة في منع المزيد من الانتشار واتخاذ خطوات لتعزيز مجموعة من الترتيبات على نطاق العالم هدفها زيادة صعوبة إنتاج أسلحة نووية أو الحصول عليها. إن فرصة إبطاء انتشار الأسلحة النووية، وفي بعض الحالات منعه، هي فرصة حقيقية.

ولكن لن يكون بالإمكان دائماً منع المزيد من الانتشار، وأقل من ذلك إمكانية إعادة ما تحقق حتى الآن إلى الوراء. وعندما تخفض جهود منع الانتشار ينبغي للقوى الكبرى أن يكون عندها رد جاهز قد أُشبع دراسة ومتفق عليه جماعياً. لم تحل سياسة منع الانتشار دون امتلاك إسرائيل، والهند، وباكستان، أسلحة نووية. وقد تكون كوريا الشمالية مثل هذه الدول. أما إيران وربما غيرها من الدول فإنها قد تنضم إلى هذه الدول. وبما أن الضربات الوقائية أو الإجهاضية مكلفة إلى حد كبير، فإن من الأمور الجوهرية وجود رد جماعي. أما الدفاع بواسطة الصواريخ الباليستية هو في أفضل الحالات رد جزئي: فنجاحه ليس غير مؤكد فحسب، بالرغم من الأموال الضخمة المستثمرة فيه، بل لأن من المرجح أن تصل الأخطار الناجمة عن الأسلحة النووية المرجح وجودها، إلى الولايات المتحدة في بعض الحاويات بدلاً من وصولها على رأس صاروخ. يجب ردع كوريا الشمالية وإيران عن استخدام الأسلحة النووية ونقل أية مادة نووية إلى أطراف ثالثة. أما فيما يتعلق بالجماعات الإرهابية فليس هنالك إلا القليل مما يمكن عمله سوى أن نجعل حصولها على مواد أو أسلحة نووية أو استخدام هذه المواد والأسلحة إذا امتلكتها أمراً صعباً. ونتيجة لذلك يجب أن تركز السياسة على معلومات المخبرات، وتطبيق القانون، والأمن الداخلي، وإجراءات زيادة الأمن المحيط بالمنشآت النووية ومخزون الأسلحة النووية في روسيا، مع تسريع تدمير المخزون منها.

## تبديل نظام الحكم

النقاش حول أفضل سبيل للتعامل مع التحديات التي تطرحها البرامج النووية الكورية الشمالية والإيرانية يركز على ثلاثة خيارات: الردع، والدبلوماسية، والعمل العسكري. بيد أن هنالك من حيث المبدأ مقارنة رابعة هي السعي لحل المشكلة بإسقاط نظام الحكم المسيء لتحل محله حكومة جديدة لا تواصل العمل لامتلاك أسلحة نووية، وحتى إذا فعلت ذلك تكون حكومة ذات طبيعة مختلفة بحيث تزول الريب والقلق مما هو مقبل من الأمور.

فكرة التطلع إلى تغيير نظام حكم وكأنه البلمس الشافي في السياسة ليست جديدة، إن التحديات الصادرة من بلدان تتسم بمتابعة التهديد بالأسلحة وبمتابعة السياسات القمعية في داخلها وخارجها، من الصعب أن يقال إنها ظاهرة ما بعد الحرب الباردة أو ما بعد الحادي عشر من سبتمبر. من عدة وجوه يمكن فهم الحرب الباردة على أنها مجابهة استطلت مع دولة من هذا النوع - الاتحاد السوفييتي الذي هدد الولايات المتحدة بما كان يفعله خارج حدوده وأساء إلى الأمريكيين بما كانت تفعله الولايات المتحدة داخل حدودها. قبل ذلك في القرن العشرين كان ينطبق هذا الوصف على صراعات الولايات المتحدة مع ألمانيا النازية واليابان الإمبريالية.

هذه الأمثلة التاريخية تلقي ضوءاً إذ إنها بدأت توحى بسلسلة كاملة من المقاربات المتاحة للولايات المتحدة في مثل هذه الأوضاع.

في حالة ألمانيا واليابان لم تكن السياسة التي وقع عليها اختيار إدارة روزفلت فقط الحرب في أعقاب وقوع الهجوم، بل كانت تقضي بتبديل نظام الحكم، أي أنها كانت سياسة عدم الاكتفاء بإلحاق الهزيمة بالعدو في ساحة المعركة وتحويل انتصاراته إلى العكس، بل كانت سياسة مواصلة الحرب حتى إسقاط نظام الحكم وترسيخ حكم مختلف تمام الاختلاف وأفضل من السابق. لقد تطلب الهدف الأخير سنوات من الاحتلال المسلح والتدخل التطفلي في السياسات الداخلية لكلا البلدين إلى أن حان وقت استتاج الولايات المتحدة أنه لم يعد هناك تهديد صادر عن البلدين. التعبير المعاصر لهذه السياسة هو بناء أمة.

الحالة السوفيتية كانت لعدة أسباب مختلفة على نحو ملحوظ. لقد كان الأمريكيون بطيئين في إدراك ما تسببه الممارسات السوفيتية الداخلية من رعب كامل. وحتى عندما أدركوا، وكان ذلك خلال الحرب العالمية الثانية، نحت الولايات المتحدة جانبا ما كانت تشعر به من ريب وقلق إزاء السلوك السوفيتي من أجل توحيد الصفوف ضد ما اعتبرتها تهديدات أكبر كثيرا وأشد قريبا صادرة عن ألمانيا النازية واليابان. إلا أن الاتحاد السوفيتي صار بعد الحرب العالمية الثانية المنافس الرئيسي في العالم، والتهديد الرئيسي، للولايات المتحدة وحلفائها. أصبح مفهوم "صد العدو" Rollback مفهوما شعبيا في خمسينيات القرن العشرين. مع ذلك فإن إمكانية وقوع حرب نووية لا يكون فيها رابحون بغض النظر

عمن يكون صاحب الضربة الأولى، قد طبعت السياسة الأمريكية بطابعها. لقد اعتبرت سياسة تبديل نظام الحكم أو سياسة الصد محفوفة بالمخاطر الشديدة، بل متهورة، نظرا لما كان يمكن أن ينتج عنها لو أن قيادة سوفيتية وصلت إلى حافة اليأس فهاجمت بكل ما في تصرفها من قوة.

ولكن لم يكن أيضا خيارا مرغوبا فيه الاكتفاء باسترضاء السلوك السوفيتي في الداخل والخارج. كان جورج كينان George Kennan هو الذي أوجد الجواب الفكري، جواب الاحتواء في "برقيته الطويلة" التي وجدت طريقها في نهاية الأمر إلى مجلة الشؤون الخارجية في عام 1947. لقد كان التوجه الرئيس للمقاربة التي أوصى بها كينان واضحا: " يجب أن يكون العنصر الرئيس في أية سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي عنصر المدى الطويل، والأناة مع الحزم والاحتواء اليقظ للميول التوسعية الروسية." ولكن الاحتواء لم يكن متواضعا بقدر ما زعم منتقدوه. إن الجانب الذي قل الاستشهاد به هو ما كان يمكن وصفه بالبُعد الثاني للاحتواء. " من الممكن تماما للولايات المتحدة أن تؤثر بأعمالها في التطورات الداخلية في روسيا ومجمل الحركة الشيوعية الدولية... باستطاعة الولايات المتحدة أن تزيد زيادة هائلة الإجهاد الذي يُصيب طريقة عمل السياسة السوفيتية، لكي تُفرض على الكرملين درجة من الاعتدال والحِيطَة أكبر مما كان عليه أن يُبديه في السنوات الأخيرة، وبهذه الطريقة تُتمّي التوجهات

التي لا بدَّ من أن تجد مخرجاً لها في النهاية إما بتفتيت القوة السوفيتية أو جعلها تدريجياً أكثر ليونة. (65)

نتيجةً لذلك، كان هدف السياسة المترتب على ما سبق هو تغيير نظام الحكم، وقد تحقق ذلك في نهاية الأمر. ولكن الفهم الأفضل لأسلوب تغيير نظام الحكم هو أنه تطوّر في النظام. لقد تطلب الاحتواء أكثر من أربعين عاماً بعد عرضه رسمياً. وفي حين أن تغيير نظام الحكم (بمعنى إزالته) ينحو نحو أن يكون مباشراً وفورياً وينطوي على استخدام القوة العسكرية أو العمل السري، فإن تطوّر النظام ينحو لأن يكون غير مباشر وتديجياً وينطوي على الاستفادة من أدوات السياسة الخارجية ما عدا القوة (ولو أنه قد يعتمد جزئياً على الأعمال السرية).

المُدافعون عن تغيير نظام الحكم عامة يرفضون معظم أشكال التعامل، أحياناً كلها، مع نظام الحكم المقصود، لئلا تؤدي عملية التفاعل أو الارتباط بتعزيز الحكومة المنشود إسقاطها. يجري تهميش الدبلوماسية: هذه كانت الحالة مع سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا على مدى أكثر من أربعة عقود. إن إطلاق دعوة صريحة لتبديل نظام حكمٍ يصعب أن يكون مقاربةً يمكن أن توجد مناخاً يقود إلى الدبلوماسية. إن أنظمة الحكم التي يمكن أن تجري مفاوضات حول موتها قليلة جداً. بيد أن تدرج النظام نحو التكامل يستدعي الحاجة إلى الاندماج وحتى إلى الأخذ والعطاء.

لذلك، ليس مفاجئاً أن الولايات المتحدة نفذت دبلوماسيةً نشطة مع الاتحاد السوفييتي طوال الحرب الباردة. ولم يكن مهماً هل كان وصف هذه الدبلوماسية في حدّها الأدنى بأنها "تعايشٌ سلمي" أو كان وصفها بصورة أكثر تفاعلاً أنها "انفراج" *détente*. وسواءً أكان الوصف هذا أو ذاك، فقد كانت الولايات المتحدة مستعدة لعقد اتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي عندما كان الرأي إن الاتفاقيات بتوازنها تخدم المصالح الأميركية. لقد تطلب ذلك عمليتي مساومة، الأولى أن يكون للاحتواء أسبقية على الصدّ *rollback* أو تغيير نظام الحكم. الثانية كانت تعني أن يكون للتأثير على السياسة الخارجية السوفييتية أسبقية على التأثير في السلوك السوفييتي الداخلي. ولم يكن ذلك يعني تجاهل الولايات المتحدة لما يجري داخل الاتحاد السوفييتي. إنها لم تتجاهله، بدليل الدعم المستمر لمختلف أنواع البث الإذاعي الموجه مباشرة إلى الشعب السوفييتي، ودعم قضايا حقوق الإنسان الفردية، ودعم حقّ الهجرة - ولكن دون إعطاء هذه الأمور نفس الوزن بصورة دائمة. لكي تنجح السياسة الخارجية، شأنها شأن كل سياسة أخرى، يجب أن تكون لها أولويات.

اقتضى التعامل الناجح مع موضوع الاتحاد السوفييتي وجود تفاعل، وأحد الأمثلة الرقابة على الأسلحة. لقد وافقت الولايات المتحدة على التفاوض مع القادة السوفييت وعقد اتفاقات معهم لحدّ من أسلحتهم، ولا سيما أسلحتهم النووية. يُجادل البعض بأن

هذه السياسة أطالت في عمر نظام الحكم السوفييتي، إذ إنها منحته وضعاً فريداً وبارزاً ووضعت قيوداً على سباق التسلح الذي كان يمكن لولا ذلك أن يكون أعلى كلفة وربما كان قد عجلَّ بنهاية نظام الحكم المستند إلى اقتصادٍ ضعيف. مع ذلك اعتُبر تجنُّب الحرب ووضع نُظُمٍ لتنافس الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في مضممار التسلح، هدفاً أعلى. لقد أحاطت بالتعاملات الاقتصادية الأميركية مع الاتحاد السوفييتي حُججٌ مماثلة. كان هناك بعض الخطر أن تعزز هذه التعاملات الحكومة السوفييتية، لكن تغلَّبت على هذا القلق وجهة النظر القائلة أن هذه التعاملات ستوجد عند السوفييت مصلحة في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب، وبذلك تكبح ميل السوفييت إلى تحدي الوضع القائم تحدياً عنيفاً.

في النهاية، حدث التغيير في الاتحاد السوفييتي. بإمكان المؤرخين أن يناقشوا الأسباب، وسيواصلون مناقشتها: إلى أي حدٍّ كانت المثالب الداخلية في الاتحاد السوفييتي سبب هذا التغيير، وإلى أي حدٍّ كان هذا التغيير مردُّه إلى السياسة الغربية. الجواب السهل هو "كلاهما مسببان له." جاءت النهاية، وكان مجيئها بصورة سلمية. النزاع الكبير الثالث في القرن العشرين، كالنزاعين الأول والثاني، انتهى بالنتيجة التي ترغبها الولايات المتحدة، خلافاً للنزاعين الأولين، مع أن الحرب الباردة انتهت بدون حربٍ شاملة. (66)

أحد الأمور غير المتوقعة التي تفرعت عن هذه النتيجة، أن الولايات المتحدة لم تحتل روسيا "المهزومة" (الدولة الرئيسة التي خَلَفَت الاتحاد السوفييتي) في أعقاب الحرب الباردة، إذ لم يكن هذا الخيار قائماً، وبالتالي فإن روسيا الحالية ليست دولة أُعيد صنعها على نحو ما كان يأمل الكثيرون. الديمقراطيون. ليست كاملة، وهذا أقل ما يُقال فيها. إن البلدان التي هُزِمَت فعلاً ثم احتلَّت لمدة أعوام هي أكثر قابليةً لهندستها من الخارج من البلدان التي لا تنظر لنفسها كبلدانٍ مهزومة أو تلك التي لم يتمَّ احتلالها كاملةً وبالعمق مدَّةً طويلة. والحقيقة، أنه بالاحتلال المديد والمتطفل تكون هناك درجة عالية من توقع تغيير حقيقي من نظام الحكم، وذلك لأن تغيير النظام إذا كان لا بدَّ من أن يكون له معنى، يجب أن يشمل ليس فقط إسقاط النظام وإنما أيضاً أن نستبدل به نظاماً من الواضح أنه أفضل وله صفة الديمومة.

مثال الاتحاد السوفييتي له عواقب مهمة للسياسة الخارجية الأميركية حالياً. أولى هذه العواقب أن طرد القادة الكريهين والأنظمة الكريهة ليس بالأمر السهل. لقد عمَّر الاتحاد السوفييتي نحو ثلاثة أرباع قرن. صدام حسين والنظام البعثي في العراق نجا من مأزقٍ مكلفٍ في حربه ضدَّ إيران وحلَّت بهما هزيمة ساحقة على يد تحالفٍ دوليٍّ بقيادة الولايات المتحدة في عام 1991.

لقد وجدت الولايات المتحدة على نحوٍ مفاجئٍ صعوبةً في تحديد مكان مانويل نورييغا واعتقاله في بنما عام 1989، وثبَّت أن

إسقاط محمد فرح عيديد في الصومال كان مكلفاً جداً وفي النهاية مستحيلاً.

إبدال نظام حكم بآخر هو أكثر صعوبة. لقد كان إسقاط صدام سهلاً نسبياً، على الأقل مقارنةً مع إقامة حكومة فاعلة قادرة على تسيير أمور بلد آمن وقابل للحياة. ومع أن مغامرة العراق صارت أعلى ثمناً وأصعب مما كان ينبغي أن تكون بسبب الافتقار إلى تخطيط جيد وبسبب بعض القرارات المشكوك فيها (مثل تفكيك الجهاز العسكري العراقي والبنية التحتية للحكم في البلاد)، لا يستطيع المرء أن يفترض أن الأمور ستكون أسلس لو جرت مقارنة احتلال العراق بطريقة مختلفة، أو أن الاحتلالات في أماكن أخرى ستكون أسهل كثيراً.<sup>(67)</sup> إن تصاعد الروح القومية مع العولة (ومعها القدرة على الحصول على وسائل مقاومة قوية وفعالة) قد تكون قضت على احتمالات الاحتلالات الطويلة، إذا أخذنا في الاعتبار الارتفاع الحاد في التكاليف البشرية، والعسكرية، والاقتصادية لهذه الاحتلالات. إن الذين يسعون إلى نشر الديمقراطية سيكون عليهم أن يجدوا وسائل بديلة.

إن الأمور المؤكدة هي التي يجب أن تحكم سياسة الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية وإيران. والأمور غير المؤكدة المحيطة بتبديل نظام الحكم تجعل منها مقاربة لا يُرَكَن إليها في التعامل مع مشاكل محددة من قبيل برنامج للأسلحة النووية. لا يقف أيٌّ من البلدين عند حافة تبدلٍ داخليٍّ دراماتيكيٍّ. قبل عقدٍ من السنين

كان يعتقد كثيرون أن كوريا الشمالية على حافة الانهيار، ولعلها ستبقى كذلك لمدة سنواتٍ قادمة، بالرغم مما حلَّ بها من فقرٍ، وبالرغم من قيادتها القاسية والمتعجرفة وانعدام الحرية فيها. ومن المحتمل أن تبقى إيران أيضاً محكومةً من قِبَل القيادة الحالية، بالرغم من أن رجال الدين الذين يحكمون البلد ليست لهم شعبية وتعارضهم بهدوء غالبية الشعب. إن تغيير نظام الحكم لن يتحقق بسرعة كافية لإزالة التهديد النووي.

إن استخدام القوة العسكرية لإحداث تغييرٍ في نظام الحكم ليس خياراً قابلاً للتحقيق. أما استخدام أدواتٍ غير مباشرة لإحداث تطوُّرٍ في نظام الحكم فقد ينجح تماماً، ولكن هذا بدوره سيتطلَّب سنواتٍ إن لم نقل عقوداً. يجب علينا أن نُكَيِّف توقعاتنا مع مقاربة طويلة الأجل وأن نتخلَّى عن التصوُّر الخيالي لعملٍ سريع. تتراوح أدوات تطوُّر نظام الحكم بين استخدام التلفزيون والإذاعة والإنترنت وضمَّ البلدان إلى منظمة التجارة العالمية بشروطٍ تتطلَّب إصلاحاتٍ اقتصاديةٍ أساسية وإصلاحاتٍ سياسية غير مباشرة. وتأييد التغيير بالكلام البلاغي قد يساعد ولكنه ليس بديلاً للسياسة. ولكن التكامل في حدِّ ذاته يمكن أن يكون أداةً مهمةً لتطوُّر نظام الحكم. ويجب أن تتوفَّر المحفزات الاقتصادية والسياسية إذا جرى تبني سياساتٍ تقلِّص التهديدات الماثلة وتحقق مزيداً من الحرية ومجالاً للنشاط الاقتصادي والسياسي المستقل. وفي غياب هذه التغييرات قد تكون العقوبات مناسبة. إن التجارة

والتبادلات قد تفتح مجتمعاً ما لأفكارٍ جديدة. خلال بضعة العقود الماضية شاهدنا فعلياً عشرات الأمثلة عن تطوّر ناجح لنظام الحكم شمل بلدان الكتلة السوفييتية السابقة والعديد من بلدان أميركا اللاتينية وآسيا. ولا يوجد سببٌ لعدم تكرار هذه الأنماط في أماكن أُخرى إذا كان العالم الخارجي مستعداً للقيام بالاستثمار ولأخذ الوقت اللازم.<sup>(68)</sup> لا يجوز أبداً إهمال أنظمة الحكم الكريهة أو الخطرة، ولكن أسلم طريقة وأفضلها لتشجيع تعديلها أو حتى تفجّرها داخلياً هي في دفعها إلى سياسة التكامل.

